



Iranian Foreign Policy Towards Africa: Reality and Future

Prof. Dr. Muna Hussein Obaid

Mona.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

University of Baghdad/Center for Strategic and International Studies

Received Jan 4, 2026

Revised Jan 15, 2026

Accepted Mar3, 2026

Online April.1, 2026

ABSTRACT

The African continent has received significant attention from many regional and international powers. Iran has been one of the countries seeking to expand cooperation with most countries on the continent, even making it a priority in its foreign policy. Since the 1960s, Iran has sought to establish diplomatic relations with most African countries. Even after the Islamic Revolution in Iran in 1979, relations expanded, particularly after Iran affirmed, through its foreign policy, that it stands with African countries seeking to free themselves from colonial control. This may have led to a significant rapprochement between Iran and most countries on the continent. Iranian interest in Africa reached its highest levels during the presidency of Mahmoud Ahmadinejad, who placed it among his priorities. It constitutes a key point in the orientations of his foreign policy, which aimed to develop its relations with African countries on all political, economic, military, and even security levels. Its policy toward Africa has not changed even after Presidents Hassan Rouhani and Ebrahim Raisi assumed power in Iran.

Keywords: Iran, foreign policy, African countries, Islamic Revolution, Islamic Republic.

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا: الواقع والمستقبل

أ.د. منى حسين عبيد

جامعة بغداد/مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Mona.obaid@cis.uobaghdad.edu.iq

المخلص

حظيت القارة الأفريقية بأهمية كبيرة من قبل العديد من القوى الإقليمية والدولية،، وكانت إيران واحدة من الدول الساعية الى فتح آفاق التعاون مع معظم دول القارة، حتى انها كانت ضمن أولويات سياستها الخارجية، فمنذ عقد الستينيات سعت إيران الى اقامة علاقات دبلوماسية مع معظم دولها، وحتى بعد قيام الثورة الاسلامية في إيران في العام 1979، أخذت العلاقات بالتوسع لاسيما بعد تأكيد إيران وعبر سياستها الخارجية بأنها تقف الى جانب الدول الأفريقية الساعية للتخلص من السيطرة الاستعمارية، ولعل هذا ما أدى الى حدوث تقارب كبير بين إيران ومعظم دول القارة، ووصل الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية الى اعلى مستوياته في عهد الرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد، فقد وضعها ضمن قائمة أولوياته، فهي تشكل نقطة مهمة في توجهات سياسته الخارجية التي هدفت بها تطوير علاقتها مع دول القارة الأفريقية وعلى الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية كافة وحتى الأمنية. هذا ولم تختلف سياستها تجاه أفريقيا حتى بعد تولي الرئيس حسن روحاني وإبراهيم رئيسي الحكم في إيران.

إيران -السياسة الخارجية-دول القارة الأفريقية-الثورة الإسلامية-الجمهورية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية:

مقدمة



تتمتع القارة الأفريقية بموقع استراتيجي مهم، كونها ترتبط بالعديد من المرافق الحيوية والمهمة سواء البحرية أم البرية، مما جعلها محط اهتمام العديد من القوى الدولية الكبرى. ولم تكن القارة الأفريقية بعيدة عن اهتمام الجمهورية الإسلامية في إيران، إذ يعود الاهتمام الإيراني بالقارة الأفريقية إلى ستينيات القرن الماضي، وبالتحديد إلى عهد حكم الشاه الذي أقام علاقات دبلوماسية مع العديد من دول القارة الأفريقية. وحتى بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران فقد استمرت إيران بعلاقتها مع أفريقيا بعدد قارة المستضعفين، فقد كان من مبادئ آية الله الخميني المرشد الأعلى للثورة الإسلامية الوقوف إلى جانب دول القارة، ودعمها في وجه القوى الدولية الساعية إلى نهب خيراتها.

لقد كانت القارة الأفريقية ضمن أجندة كل من تعاقبوا على رئاسة الحكم في إيران، فقد سعوا إلى فتح آفاق التعاون معها بتأسيس أطر وهياكل لمشروعات مشتركة، فضلا عن توسيع حضورها الدبلوماسي مع معظم دول القارة الأفريقية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في إطار الدراسات المهمة بالعلاقات الدولية والإقليمية بشكل عام، والدراسات الأفريقية بشكل خاص، إلى جانب التركيز على السياسة التي اعتمدها إيران من أجل توثيق علاقتها مع معظم دول القارة الأفريقية، والذي تجسد في تعاون إيران مع الدول الأفريقية في مجال التنمية الاقتصادية. إلى جانب تعزيز مبادراتها التجارية والثقافية سعياً منها لكسب نفوذ لها في القارة الأفريقية، فضلا عن مساعيها للخروج من عزلة الدولة المفروضة عليها من القوى الغربية بسبب برنامجها النووي، ولاسيما أن معظم دول القارة الأفريقية تتمتع بقوة تصويتية في المحافل والمنظمات الدولية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد أهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا، فضلا عن توضيح الإجراءات السياسية والأمنية التي تتبناها إيران لتوثيق علاقتها مع دول القارة الأفريقية.

مشكلة البحث:

هناك العديد من المصالح التي تربط إيران بدول أفريقيا، وتسعى إيران للتدخل للحفاظ عليها، فضلا عن محاولتها لكسب أصوات بعض دول القارة داخل أروقة مجلس الأمن الدولي ولاسيما فيما يخص برنامجها النووي، الأمر الذي دفع إيران لتوثيق علاقتها مع معظم دول القارة، بهدف الحفاظ على مصالحها الحيوية والاستراتيجية المهمة في المنطقة.

ويتمركز التساؤل الرئيس للدراسة على السؤال: كيف تؤثر السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا؟ وما أهمية أفريقيا في الإدراك الإيراني؟ وما دوافع وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا؟

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث على مساعي إيران لتوثيق علاقتها مع دول القارة الأفريقية بسياساتها التي اعتمدها تجاه تلك الدول، وبما يحقق أهدافها الاستراتيجية والايديولوجية والاقتصادية وحتى الأمنية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وبيان أهدافها التي تسعى لتحقيقها تجاه معظم دول القارة الأفريقية، فضلا عن المنهج الوصفي لوصف توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وكيفية إدارة علاقتها مع معظم دول القارة.

اولاً:- أهمية أفريقيا في الإدراك الإيراني

تمثل القارة الأفريقية أهمية بالغة لإيران؛ لأنها تعد المساحة الجغرافية الأوسع والأكثر دينامية وتأثيراً، مقارنةً بمنطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، التي يمكن خلق مساحات نفوذ أو نقاط ارتكاز استراتيجي موصولة بمنطقة الخليج العربي، التي تمثل الدائرة الأولى لأمنها القومي، ويمكن ربطها بعمقها الاستراتيجي بمنطقة غرب آسيا، إذ توجد فيها الممرات والمضائق البحرية الاستراتيجية

التي تصل بين قارات العالم بدءاً من مضيق باب المندب الذي يصل المحيط الهندي بالبحر الاحمر وقناة السويس التي تصل البحر الاحمر بالبحر المتوسط وصولاً الى مضيق جبل طارق الذي يصل البحر المتوسط بالمحيط الاطلسي (الصباغ، 2024، صفحة 239).

ومنذ ان وضعت الحرب الباردة أوزارها تزايد الاهتمام بأفريقيا بشكل لافت ، كون القارة الافريقية تمتلك مخزونات هائلة من الطاقة، فضلا عن وجود الذهب والماس بكميات كبيرة ووجود مواد معدنية كثيرة أخرى في باطنها لم تستغل بعد، كما تعد القارة واحة الاستثمار المستقبلي الواعد بعد ان كادت فرص الاستثمار الواعد تنقلص في معظم دول العالم كل هذا مع اعتبار القارة سلة غذاء العالم القادمة بوجود الاراضي الزراعية الشاسعة والانهار العديدة، وتعد القارة بتعدادها السكاني الذي يقارب المليار وربع المليار نسمة ثاني أكبر سوق في العالم بعد السوق الآسيوية، وتصاعدت وتيرة الاهتمام بالقارة الافريقية في العقدين الاخيرين من قبل العديد من الدول، لعل أبرزها الولايات المتحدة والصين والمانيا وايران وتركيا والبرازيل والهند والنرويج فضلا عن القوى الاستعمارية التقليدية بالمنطقة من مثل فرنسا وبريطانيا (المنطقة، 2025).

وجدت إيران الطامحة الى ممارسة دور إقليمي يتجاوز حتى إمكانياتها في أفريقيا فرصة سانحة لتحقيق هذا المسعى، حيث ستمكثها البوابة الافريقية من فك العزلة الدولية التي يفرضها عليها الغرب بسبب برنامجها النووي فضلا عن خلق مناطق نفوذ لها في القارة ، وبشكل دائم تمكثها من تطويق العرب جنوباً بحزام شيعي افريقي. لذا سعت ايران الى بسط نفوذها في القارة الافريقية طمعا منها في ايجاد موطئ قدم لها وإدراكا لأهمية القارة بالنسبة للجوار العربي من جهة ، ومن جهة أخرى للدور المهم المتوقع ان تؤديه القارة فيما يخص الطاقة في المستقبل ، وإلى كون القارة الافريقية تعد المخزون الغذاء العالمي المجنب الى حين (المنطقة، 2025).

هذا وتعمل إيران على القارة الافريقية لتحقيق أهدافها الاقتصادية في ظل تزايد العقوبات الأممية والامريكية المفروضة عليها، التي عمقت معضلتها الاقتصادية الناجمة عن الخلل البنوي والهيكلية في إدارة ثرواتها ومواردها، حتى باتت أمام تحدٍ كبير، ولا سيما ان 70% من ميزانيتها السنوية تعتمد على عوائد النفط، الذي أوشكت آباره على النضوب لدرجة انها ربما تصبح غير قادرة على تلبية احتياجات الاستهلاك المحلي منه. الأمر الذي دفعها للبحث عن حلول بديلة ومستمرة لهذه المعضلة بالقارة الافريقية. فضلا عن انها تعمل ايضا على أصوات الدول الافريقية التي تقارب ثلث اصوات اعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، في تحقيق أهدافها الدولية، ومواجهة الضغوط التي يمكن ان تمارس ضدها. ولا سيما ان هذه الأصوات كانت فعالة، في دعم الصين لشغل مقعد تاويان بمجلس الأمن، ومساندة اندونيسيا في قضية تيمور الشرقية (الصباغ، 2024، صفحة 239).

ثانياً:- دوافع وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية تجاه القارة الافريقية

ان السياسة الخارجية لدولة مثل ايران اتجاه اي دولة أو إقليم في العالم لا بد وان تكون نابعة من مصالحها وأهدافها الوطنية من جهة. وأهمية الدولة أو الاقليم المعني بتلك السياسة من جهة أخرى، وعليه فان التحليل العلمي والواقعي للسياسة الإيرانية تجاه القارة الافريقية عموماً ، ومنطقة القرن الافريقي على وجه التحديد تنطلق من اعتبارات عدة منها ما هو ثابت ومنها ما هو متغير، فالثوابت تشير الى ان هناك عددا من المرتكزات التي ينطلق منها صانع القرار بسياسته الخارجية اتجاه منطقة القرن الافريقي منها (داوود، 2019، الصفحات 112-113):-

- 1- ان منطقة القرن الافريقي تشكل لإيران بوابة الخروج والدخول نحو القارة الافريقية عبر المياه الدولية.
 - 2- انها تشكل نطاقا جغرافيا يمكن ان تلتف به حول الجوار الجغرافي في اتجاهين اساسيين هما الغرب والجنوب الغربي .
 - 3- انها توفر لها محطات تجارية وغير تجارية على المحيطين: الهندي والهادي.
- فبعد نهاية الحرب العراقية الإيرانية عام 1988 وتولي الشيخ هاشمي رفسنجاني رئاسة الجمهورية عام 1989 انتقلت السياسة الخارجية من مجرد سياسة ردود افعال الى مرحلة جديدة ،وهي مرحلة السياقة الحقيقية لأهداف مستقبلية. بالشكل الذي يتناسب مع ما

يطرحه منظمو وصانعو السياسة الخارجية في مفهوم حوار (الحضارات) استطاعت إيران ان تحقق التوازن بين الجانب الاقتصادي والجانب الثقافي كما ان التحركات الايرانية في اطارها الدولي أو الاقليمي كانت تأتي في اطار كسر العزلة المفروضة عليها من الولايات المتحدة وحلفها في الشرق الاوسط والاتحاد الاوروبي. لذلك عملت إيران على مواجهة اعدائها في مناطق نفوذهم وساحات مصالحهم فكانت افريقيا وتحديداً منطقتي القرن الافريقي اكثر المناطق ملائمة وأهمها استراتيجية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية (داوود، 2019، صفحة 113).

وغدت إيران تتبنى عدداً من الاهداف والادوار في سياستها الخارجية لجهة الحفاظ على سيادتها وتأمين أمنها في مواجهة التحديات الخارجية وذلك من زاويتين رئيسيتين (مرعي، 2024، الصفحات 15-16):-

اولهما:- اعتبارها المدخل الاستراتيجي للدائرة الافريقية ذات الاهمية الكبرى على الصعيد الدولي وعلى الاصعدة كافة ؛ لذا تتبنى إيران ما يسمى بالجهاد البحري، وتعني انتهاج سياسات تمكن الدولة من السيطرة أو الوجود القوي بالقرب من الممرات الملاحية تحسباً لأي مواجهة عسكرية تهدد مصالحها، وتسهل وصول إيران الى مناطق الأزمات في المنطقة عبر تأمين وجود إيراني في منطقة شرق افريقيا، بعدّها إحدى المحطات الاستراتيجية المهمة لها في مواجهتها للقوى الغربية، ولا سيما (اسرائيل)، وهو ما يعطيها نقطة ارتكاز تمكنها من القيام بمهام جهادية وقاتلية ضد القوى الغربية اذا ما قررت الاخيرة تدمير قدرات إيران النووية.

اما ثانيهما :- فالمنطقة تعد الفناء الخلفي للدائرتين الخليجية والشرق الاوسطية اللتين تعدان نطاق عمل المشروع الايراني الطموح الرامي الى " تقطيب" طهران اقليمياً وتوسيع سياقات نفوذها في المنطقة، الأمر الذي يعني كليا ان منطقة القرن الافريقي هي نقطة ارتكاز للتمدد الايراني في افريقيا من جهة وتطويق الحزام العربي الخليجي المناوئ للاستراتيجية الايرانية من جهة أخرى.

ومع بداية التسعينيات برز الحرص الايراني على تشكيل لجنة افريقية في وزارة الخارجية الايرانية بوصفها خطوة مهمة في مسار تحسين وتنمية العلاقات الايرانية الافريقية ووضعها في مسارها الطبيعي . وقد تميزت مدة حكم الرئيس محمد خاتمي في إيران بالتقارب مع افريقيا من الناحية السياسية. وذلك برفض كل من الجانبين للاستعمار الصهيوني وتأييد القضية الفلسطينية ورغبة كل منهما في الوحدة والتعاون. وتجسد الاهتمام الايراني الجديد اتجاه افريقيا في حقبة الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي بزيارته الى السودان في كانون الاول عام 1991 على رأس وفد كبير رداً على زيارات سابقة لمسؤولين سودانيين الى إيران وتم في الزيارة توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين البلدين، ويرجع الاهتمام الايراني الى العديد من الاهداف منها رغبة طهران في ايجاد موطئ قدم لها في افريقيا وتحديداً في منطقة القرن الافريقي أو دول شرق القارة من مثل السودان (الحسيني، 2020، الصفحات 38-39).

وما عزز العلاقات قيام الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني في العام 1996 بجولة لست دول افريقية هي،(كينيا، اوغندا، السودان تنزانيا، زيمبابوي، جنوب افريقيا)، ومثلت هذه الزيارة ذروة التعامل الاقتصادي بين إيران وقارة افريقيا ، وقد شكلت هذه المرحلة ما يمكن تسميته هجوماً دبلوماسياً إيرانياً على افريقيا ، وقد استمر هذا التوجه حتى العام الاخير لرئاسة رفسنجاني الذي شهدت العلاقات في عهده صياغة وتطبيق استراتيجيات مستدامة نسبياً لتيسير العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الافريقية (الحسيني، 2020، صفحة 39).

ومع قدوم الرئيس الايراني محمد خاتمي الى السلطة في العام 1997 انتقلت السياسة الخارجية الايرانية من مرحلة المواجهة الى مرحلة التوثيق؛ فقد كان خاتمي من أشد المعارضين لاطروحة "صدام الحضارات" والداعمين لحوار الحضارات حتى انه أعلن منذ توليه منصب رئيس الجمهورية "انه ليس لدى إيران اي عقدة من دولة دون دولة أخرى ما دامت تلك الدول تمثل في توجهاتها عدم فرض قناعاتها واتباعها الطرق السلمية إزاء عالم حر يريد استقلاله" (داوود، 2019، الصفحات 105-106).

ومن هذا المنطلق كان للقارة الافريقية أهمية كبيرة في رؤية الرئيس خاتمي ، وجاء ذلك في اطار التحول بأهداف السياسة الخارجية الايرانية من مواجهة الظروف المحلية الطارئة الى محاولة معرفة الظروف الدولية، بحيث لم تعد السياسة الخارجية قائمة

على رفض أو تأييد شيء ، وانما بناءً على موقف مدروس وتقييم واقعي لطبيعة السياسة الدولية وهذا اتجاه جديد يختلف عما كان سائداً في عهد الرئيس رفسنجاني (داوود، 2019، صفحة 106).

لذا يمكننا القول ان السياسة الخارجية الايرانية في عهد خاتمي انتقلت من مجرد كونها ردود افعال الى مرحلة الصياغة الحقيقية التي لها خططها المستقبلية؛ لذا نرى ان رؤى خاتمي حاولت الانتقال بايران من مرحلة الى أخرى وإشارة الى واقعية خاتمي بالسياسة الخارجية ، وهو ما جاء في سياق حديثه عن الاحتياجات الافريقية حين قال " لقد انتهى عهد المساعدات المجانية لأننا مع مساعداتنا لأفريقيا ينبغي ان نتحرك لاستكمال تقدمنا وتنمية بلادناافريقيا افاق جديد لو لم نستطع ان نستفيد منه لخسرنا ما دينا ومعنويا" وهذا دليل على جدية خاتمي في الاهتمام بأفريقيا وهذا ما اكده في جولته التي زار فيها كلاً من نيجيريا والسنغال وسيراليون ومالي وبنين في كانون الثاني 2005 على ان هذه الجولة ليست للمجاملة بل استهدفت دعم العلاقات الاساسية بين ايران وافريقيا (داوود، 2019، صفحة 107).

ويمكن تلخيص أهم الاهداف التي تسعى الجمهورية الاسلامية الايرانية الى تحقيقها بسياستها الخارجية وهي على النحو الآتي (بندر، 2021، الصفحات 50-51):

1-تحقيق الحلم الايراني الذي عرف بالمد الثوري، فالهدف من تصدير الثورة الايرانية هو انتهاء الصراعات؛ لان السبب الاساسي لتلك الصراعات هو غياب الدين.

2- الاعتماد على البعد الديني لتطبيق نموذج الثورة الاسلامية في القارة الافريقية ، وذلك باستثمار تواجد اقلية شيعية في بعض الدول الافريقية، بعدها تمثل الركائز الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في نشر افكار ومعتقدات الثورة مع اقامة قنوات اتصال لربطها بطهران بهدف سرعة تنفيذ مخططاتها الرامية لتوسيع نطاق نشر الفكر الثوري بعده يمثل أهم وسائل التغلغل في الدول الاسلامية.

4-تدعيم المصالح الاقتصادية حيث تزخر دول القارة الافريقية وتحديدًا منطقة القرن الافريقي باحتياج المواد الخام الطبيعية كما انها تقوم بتصدير بعض المواد التعدينية والمحاصيل الزراعية للسوق الايرانية، فضلا عن ما تمثله بثقلها السكاني لتسويق المنتجات الايرانية التي تلقى رواجاً كبيراً في دول المنطقة.

5- السعي لتوسيع دائرة علاقاتها ونفوذها لتجاوز تداعيات مدة العزلة التي فرضتها عليها الدول الغربية في الحقبة الماضية ارتباطاً بتكرار أزمة ملفها النووي من جانب وتجنب فرض عزلة عليها مرة أخرى حال تعثر تنفيذ الاتفاق مع الدول الكبرى بشأن ملفها النووي بحشد التأييد الافريقي وتفعيل الدوري الاقليمي لها وتأكيد جدارة ايران بدعم دور قوي في منطقة القرن الافريقي، وينافس القوى الاقليمية الاخرى. هذا الى جانب اتخاذ ايران لقرار البدء الفعلي في إنتاج اليورانيوم المخضب بنسبة 20% مستخدمة في ذلك مواردها النفطية الضخمة، سواء كنفط خام أو مكرر أو في صور اعتمادات مالية.

6- الترويج لمبادئ السياسة الخارجية الايرانية التركيز على ابراز عدة مبادئ ابرزها: انها تهدف الى التعايش السلمي بين الحضارات، والسعي لبناء عالم يعيش في سلام وونام بما يضمه من ثقافات مختلفة الى جانب العمل على اهاء اي مواجهات بين الشعوب ، ازالة اسباب التوتر بينها وبين مختلف الدول، اعادة تأسيس العلاقات الدولية الايرانية على أساس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاحترام المتبادل والمساواة، احترام المبادئ العالمية لإعلان حقوق الانسان، الحرص على تسوية الصراعات الدولية والاقليمية عبر الآليات السلمية، وعدم اللجوء الى الارهاب أو العنف (بندر، 2021، الصفحات 51-52).

ثالثاً:- تطور مسار السياسة الخارجية الايرانية تجاه افريقيا

اعتمد الرئيس الايراني محمود أحمد نجاد(2005-2013) موقفاً مختلفاً تماماً عن سابقه فعاد الى اعتماد البعد الفكري في السياسة الخارجية الايرانية الى جانب الاهتمام بالاقتصاد فضلاً عن تبنيه للموقف المناهض والمعادي لسياسة الولايات المتحدة والغرب عقب فرض المزيد من العقوبات الدولية على ايران، ويرى نجاد الذي ينتمي الى التيار المتشدد ان موقف اسلافه كان ضعيفاً

من الغرب وانه يرى ضرورة ان تعتمد ايران على نفسها وعلى المبادئ التي رسمتها الثورة الايرانية كونها السبيل للخلاص من تأثير القوة الخارجية لذلك كان ينظر الى الدول النامية أو العالم الثالث والتي تتعارض سياستها مع الغرب على انهم شركاء اساسيون لإيران مع امكانية اقامة تحالفات معها وهو التوجه الذي ينسجم ومبدأ الثورة والدستور الايرانيين (العبيدي، 2020، صفحة 327).

لذا سعت ايران في عهد نجاد للتخفيف من وطأة العقوبات الدولية وركزت في مساعيها هذه على الدول الافريقية التي تربطها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة الامريكية لكن عودة ايران الى مبدأ تصدير الثورة انعكس سلبا على علاقاتها مع الدول العربية الافريقية فضلا عن ان هذه الدول لم يكن لديها الاستعداد للتقريب بعلاقتها مع الولايات المتحدة من أجل علاقتها مع ايران فضلا عن تأثير القوى الاقليمية والدولية الفاعلة في القارة الافريقية والتنافس بين هذه الدول التي بدورها تسعى الى عرقلة السياسة الايرانية في تلك المنطقة والضغط عليها واثارت العداء ضدها وإبراز المخاطر السياسية والتدخلات الايرانية ومدى انعكاسها السلبي على الأمن والاستقرار في تلك المنطقة (العبيدي، 2020، الصفحات 322-323). وجل الاهتمام الايراني كان الخروج من العزلة وتخفيف العبء الذي فرضته العقوبات الدولية بسبب برنامجها النووي لذلك سعت ايران للبحث عن فرص وأفاق التعاون مع دول القارة الافريقية. ومنذ العام 2005 اندفعت السياسة الخارجية الايرانية باتجاه تعزيز العلاقات والتفاعل مع دول القارة الافريقية وأعرب محمود أحمد نجاد عن رغبة بلاده لتقوية علاقاتها مع الدول الافريقية بصرف النظر عن علاقاتها مع دول أخرى تختلف مع ايران في اشارة الى العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية واستغلت ايران عددا من العوامل من أجل بناء علاقات وتحالفات مع بعض هذه الدول، كالموقف من الولايات المتحدة وسياساتها في افريقيا والعالم ومعاداتها الامبريالية وانتماء العديد منها الى حركة عدم الانحياز واسهم انضمامها للاتحاد الافريقي في دعم موقفها على المستوى الدولي ولا سيما في قضية البرنامج النووي ضمن الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي الامم المتحدة كذلك ولقد تمكنت ايران من توسيع نفوذها ضمن القارة الافريقية وتعزيز علاقاتها مع العديد من دولها (العبيدي، 2020، صفحة 323).

فقد وضع القارة الافريقية في قائمة اولوياته، وهي تشكل مركزا مهما في سياسته الخارجية الطموحة من أجل ترسيخ الوجود الايراني فيها عبر التحرك على عدة جبهات. فعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري تم انشاء منظمة تطوير التجارة مع الدول العربية والافريقية، والتي عقدت في ايار 2009 ندوة لتعاون ايران - افريقيا . وبحسب ما صرح به حسين حسيني الامين العام لهذه المنظمة، فان ايران قد بلورت خطة تتضمن تطوير العلاقات الجوية، والمواصلات، واقامة البنوك والمراكز المصرفية المشتركة، بما في ذلك كينيا؛ إذ تعدها ايران شبه "بوابة" الى غيرها من الدول الافريقية. وكانت ايران قد عقدت في شباط 2007 مؤتمرا مماثلا انصب على الامكانيات التجارية القائمة بين ايران وافريقيا (مبروك، 2011، صفحة 17). وبحرصه على لقاءات القمة وتكثيف الاتصالات والزيارات المتبادلة تبرز أهمية الزيارة التي قام بها محمود احمد نجاد لكل من جزر القمر وجيبوتي وكينيا في شباط 2009 التي أكد فيها ان ايران تتمتع بعلاقات حميمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة. وكذلك دلالة الزيارة التي قام بها لكل من السنغال وزامبيا في تشرين الثاني 2009. ثم زيارته لكل من زيمبابوي واوغندا في نيسان 2010، وهي الزيارة التي توقف حيالها كثير من المراقبين وعدّوها من تجليات العزم الايراني على مزيد من الاقتراب والاختراق للقارة الافريقية وارتفاع سقف المصالح المتشابكة مع دولها، وتوالي التصميم الايراني على بناء علاقات جيدة فيها (مبروك، 2011، الصفحات 17-18).

وكشف أحمد نجاد في زيارته لافريقيا في حزيران 2010، والتي تضمنت حضور قمة مجموعة الدول النامية الثماني في نيجيريا عن استراتيجية القوة الناعمة الايرانية في افريقيا، إذ تمتد هذه الاستراتيجية في غرب افريقيا بشكل واسع في كل من نيجيريا ومالي والنيجر وموريتانيا والسنغال، فضلا عن تطوير العلاقات مع دول صغيرة مثل ساحل العاج، نيجيريا ومالي والنيجر تمثل ساحة للنفوذ، على حين تحرز ايران أكبر نجاحاتها في كل من موريتانيا والسنغال. لقد اصبح امتداد ايران في الاقليم أكبر في عهد احمد نجاد، على الرغم من قيام خاتمي ورفسنجاني بجهود سابقة (مبروك، 2011، صفحة 18).

على حين كان من اولويات السياسة الخارجية في عهد الرئيس الايراني حسن روحاني التركيز على ملف ايران النووي، والتغيير الملحوظ في نهج روحاني في السياسة الخارجية تمحور بشكل واضح بالتخلي عن بعض المبادئ في السياسة الخارجية الايرانية ومن أجل تأمين مصالح ايران الاقتصادية اختار الرئيس روحاني نقل اهتمامه نحو الدول الغربية وقلل من توجهات ايران نحو دعم ومساندة دول العالم الثالث ولا سيما تلك التي تتعارض توجهاتها وسياسات الولايات المتحدة الامريكية وانعكس ذلك في علاقات ايران مع الدول الافريقية؛ إذ لم يسافر روحاني الى افريقيا كثيرا ولم تتم دعوة المسؤولين الأفارقة الى ايران وبدا ذلك بشكل واضح في التعامل مع القضايا الافريقية مقارنة بعهد احمد نجاد، ويلاحظ من ذلك ان ايران في عهد روحاني حددت من مشاركتها الاقتصادية في القارة الافريقية كمن مثل تقديم الدعم والمساعدات، لذلك فقدت ايران العديد من الفرص لتعزيز وجودها في المناطق الافريقية وبصرف النظر عن مدى انخفاض الاتصال المباشر مع الدول الافريقية (العبيدي، 2020، الصفحات 327-328). فقد أوفد الرئيس الايراني السابق حسن روحاني وزير خارجيته محمد جواد ظريف للقيام في عدد من الزيارات لشرقي افريقيا في شتاء 2015 وقد ظهرت هذه الزيارات المتعاقبة للمسؤولين الايرانيين في شكل لجان مشتركة بين هذه الدول وايران واسفرت عن معاهدات ثنائية واتفاقيات في مجالات انشاء السدود وصناعة السيارات والطاقة والشؤون المالية والمصرفية، فضلا عن التعاون الثقافي والتعليمي. كما قدمت ايران وعودا اقتصادية جاذبة. اضطرت بها الكثير من الدول الافريقية الى تقديم تنازلات في ملفات استراتيجية وأمنية (بندر، 2021، صفحة 61).

وفي عهد حكومة ابراهيم رئيسي سعت ايران لاستعادة سياسة الرئيس الأسبق محمود أحمد نجاد في وضع افريقيا ضمن اولويات سياسته الخارجية وذلك على الرغم من انتهاج خارجيته سياسة التوجه شرقا؛ وذلك لأنها تمثل فرصة لخروج ايران من عزلتها التي فرضتها عليها العقوبات الغربية، إذ ان موقع افريقيا على الممرات المائية التجارية الحيوية، ومجاورتها للقوى المعادية لإيران مثل (اسرائيل) واستمرار ارتباط افريقيا بالقوى الاستعمارية الغربية يجعل لدى ايران المزيد من الاهتمام بأفريقيا بوصفها منطقة وجود لتأمين مصالح ايران التجارية ومناكفة أعدائها وازعاج القوى الغربية. كما ان طبيعة افريقيا النامية تمثل فرصة للاقتصاد والتجارة الايرانية وهو ما يجعل افريقيا محط اهتمام ايراني (صديق، 2023).

رابعا:-سياستها وعلاقتها مع دول القارة الافريقية(نماذج مختارة)

اولا:-السودان

ترجع العلاقات الايرانية السودانية الى العام 1974، بعد ان قام السودان بفتح سفارة له في طهران. وبعد نجاح الثورة الاسلامية في ايران في العام 1979، واندلاع الحرب العراقية الايرانية في العام 1980، ساءت علاقة البلدين بعد تأييد السودان للعراق. ولم تتحسن هذه العلاقات الا بعد الاطاحة بحكم الرئيس الاسبق جعفر نميري في العام 1985. ومنذ ذلك الوقت شهدت العلاقات بين البلدين تصاعدا مستمرا (مبروك، 2011، صفحة 41).

وشهدت العلاقات الايرانية -السودانية مرحلة جديدة بعد الانقلاب الذي قادته الحركة الاسلامية بقيادة عمر حسن البشير(1989-2019)، ضد حكومة الصادق المهدي(1986-1989)، فقد تعرضت العلاقات الى أزمة جديدة نتج عنها سحب سفراء البلدين على خلفية انتقاد الصحف الايرانية للنظام الجديد في السودان، لكن هذه الازمة لم تستمر طويلا، اذ سرعان ما استأنفت العلاقات بين البلدين (العبيدي، العلاقات الايرانية - السودانية 2005-2016، 2022، صفحة 14). فبعد خمسة أشهر فقط من تولي الرئيس البشير الحكم في السودان، قام بزيارة رسمية الى ايران، وشهدت تلك الزيارة توقيع وكالات مخابرات الدولتين اتفاقيات تعاون بين البلدين، وكانت هذه الزيارة بمثابة نقطة الانطلاق نحو بناء علاقات وثيقة وتحالف قوي بينهما، اذ تم تقوية الروابط الاقتصادية والعسكرية بين البلدين منذ العام 1991، كما قام بعض القادة الايرانيين بزيارات رفيعة المستوى الى السودان، أبرم فيها اتفاقيات تجارية بين البلدين، ويأتي على رأس تلك الزيارات وأهمها زيارة الرئيس الايراني علي اكبر هاشمي الى الخرطوم برفقه وفد مكون من 150 مسؤولا ايرانيا توصل فيها الطرفان الى اقامة تحالف سياسي بينهما. وفي تلك الزيارة منح الرئيس الايراني الخرطوم مساعدات

مالية قيمتها 17 مليون دولار، فضلا عن مليون طن من النفط سنويا . وفي الجانب العسكري سلم الحكومة السودانية 300 مليون دولار من الاسلحة الصينية، وابرم اتفاقا مع البشير بموجبه ارسلت طهران 200 فرد من الحرس الثوري الايراني للسودان لتكوين وتدريب "قوات ميليشيا دفاع شعبية" لتكون مماثلة لقوات الباسيج الايرانية وميليشيات الحرس الثوري الايراني. وكان الهدف من تكوين ميليشيات الدفاع الشعبي السوداني هو ضمان بقاء النظام السوداني بالطريقة نفسها التي يضمن بها النظام الايراني بقاءه، وذلك من أجل احكام القبضة الأمنية على البلاد وقمع اي حراك شعبي (العيون، 2024، صفحة 2).

وفي الواقع، جاء الاهتمام الايراني بالسودان في اطار كونه لا يمثل مدخلا للدائرة العربية، فحسب بل ايضا للدائرة الافريقية إذ عدت ايران السودان بوابة لتصدير الثورة الايرانية، فضلا عن الوقوف في مربع واحد في مواجهة الضغوطات الامريكية، وبناء تحالف ضد الولايات المتحدة. وبهذا الخصوص توطدت اركان العلاقات بين ايران والسودان. ووجدت ايران في السودان الحليف العربي الذي يشاطره المعتقدات والرؤى الايديولوجية المناوئة للولايات المتحدة واسرائيل، نتيجة الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة ضدتهما تحت ذريعة رعايتهما للارهاب وانتهاكات حقوق الانسان، مما اقتضى منهما تنسيق المواقف وردود الافعال والتعاون بينهما (مبروك، 2011، الصفحات 41-42).

فقد عمدت ايران في العام 1995 على تزويد السودان بمعدات عسكرية ثقيلة. وارسلت في العام 1996 وفدا الى السودان لغرض تقييم احتياجاته العسكرية، ووافق السودان على السماح للقوات البحرية الايرانية باستخدام موانئه على البحر الاحمر (نوش، 2021، صفحة 127).

وانتقل التنسيق والتعاون بين البلدين الى مستوى منظمة الامم المتحدة، ودعم كل منهم الاخر، الى جانب تقارب مواقفهما اتجاه القضايا الاقليمية والدولية، واسهم ذلك في توثيق العلاقات بين البلدين . كما قامت ايران ايضا بدور فاعل بالتوسط في النزاع السوداني الاوغندي، إذ زار الرئيس الايراني رفسنجاني السودان في شهر تشرين الاول من العام 1996، بهدف حل النزاع وتحقيق تقارب بين البلدين، فقد اثمرت المساعي الايرانية عن توقيع اتفاق صلح بين السودان واوغندا في طهران في تشرين الاول من العام نفسه، وتمكنت ايران من نزع فتيل الأزمة بين البلدين، واقناع الحكومة الاوغندية بإعادة العلاقات مع السودان (العبيدي، العلاقات الايرانية - السودانية 2005-2016، 2022، صفحة 15).

وفي العام 2001 سعت ايران لتوسيع نفوذها الأمني في السودان، نتيجة الحرب العالمية على الارهاب والتي قادتها الولايات المتحدة الامريكية (نوش، 2021، صفحة 127).

وارتقت العلاقات السودانية الايرانية في العام 2004 الى مستوى الزيارات المتبادلة، فقد قام الرئيس الايراني محمد خاتمي بزيارة رسمية الى السودان في تشرين الاول من العام 2004، ضمن جولة افريقية برفقة وفد من وزراء الخارجية والدفاع والصناعة والمعادن فضلا عن مجموعة من كبار المسؤولين الايرانيين بهدف تعزيز وتطوير العلاقات بين البلدين وتوسيع مجالات التعاون بينهما (العبيدي، العلاقات الايرانية - السودانية 2005-2016، 2022، صفحة 16). وفي زيارته اكد خاتمي ان جمهورية ايران الاسلامية ترى ان من واجبهما التعاون مع السودان من أجل وصول هذا البلد الى التنمية والتقدم، مؤكدا ان ايران بيت كل السودانيين وان السودان بيت كل الايرانيين. واعلن خاتمي تأييد ايران لجهود حكومة السودان في اقرار السلام في جنوب السودان، والحيلولة دون وقوع أضرار مادية أو معنوية لاهله. كما أعرب عن ثقته بقدرة الحكومة السودانية على حل مشكلة دارفور، وطلب بزيادة التعاون بين ايران والسودان على المستويين الاقليمي والدولي (مبروك، 2011، صفحة 42).

وفي اذار 2007 توجه الرئيس الايراني أحمد نجاد الى السودان، ومن هنا أعلن مع الرئيس السوداني عمر حسن البشير رفض ازدواجيه المعايير وهيمنة القوى الفاسدة، كما اكد الرئيس الايراني في الزيارة على ان العلاقات الايرانية - السودانية لا سقف لها، وتم توقيع مذكرات تفاهم تتعلق بالمواضيع الاقتصادية والسياسية، وقد وسعت الدولتان التعاون مع الدفاع المشترك عبر تبادل الخبراء مؤكدين استعدادهما للوقوف جنبا الى جنب ضد ما يسمى الامبراطورية الاستعمارية الامريكية، ويمثل التقارب الايراني

السوداني نافذة تطل منها الدولتان خارج اطار العزلة الدولية التي فرضت عليهما من قبل الولايات المتحدة الامريكية، بينما يرجع كثير من المراقبين بالداخل والخارج التطور الكبير الذي شهدته العلاقات الثنائية بين الدولتين، الى التوجه الاسلامي المشترك والاستهداف الخارجي ، بما يعني ان هذا التقارب هو تطور طبيعي لتنمية وتعزيز العلاقات بين الدولتين (حمادي، 2016، الصفحات 100-101).

وثناء زيارة مصطفى محمد نجار وزير الدفاع الايراني في اذار عام 2008 للخرطوم برفقه وفد عسكري كبير وصف نجار السودان وموقعه بكونه مرتكزا مهما في الاستراتيجية الايرانية تجاه القارة الافريقية، ووقع مع نظيره السوداني على اتفاق تعاون عسكري تضمن اقامة مجمع لإنتاج الاسلحة الايرانية في السودان، وبموجب الاتفاق الموقع بين البلدين تضمن تعزيز التعاون العسكري والعلاقات الدفاعية بينهما، فضلا عن تعزيز وترسيخ الأمن والسلام في منطقة القرن الافريقي (العبيدي، توجهات السياسة الخارجية الايرانية ازاء المنطقة العربية في القارة الافريقية، 2020، صفحة 31) و عليه احتلت القارة الافريقية أولوية في حكومة الرئيس أحمد نجاد ؛ فقد اندفعت الدبلوماسية الايرانية صوب افريقيا بصورة لم يسبق لها مثيل، وأبرز دليل على ذلك قيام كبار المسؤولين الايرانيين بزيارة نحو 20 دولة افريقية في العام 2009، وفي العام نفسه قام رئيس مجلس الشورى الايراني علي لاريجاني بزيارة السودان وقد اعلن في زيارته إدانته لمذكرة الاعتقال التي صدرت بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير ،وعدها اهانة مباشرة للمسلمين كافة، وفي المقابل أعربت السودان عن دعمها المباشر لبرنامج ايران النووي (حمادي، 2016، صفحة 101).

وفي سياق توثيق الجهود وتنشيط الاتصالات والمشاورات بين ايران والسودان زار احمد نجاد السودان في العام 2011، وكان الهدف من الزيارة التباحث بشأن توطيد العلاقات الثنائية بين الدولتين (حمادي، 2016، صفحة 101). وكان الرئيس الايراني استيق في زيارته الى السودان بتقديم خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة هاجم فيها بشدة مجلس الامن قائلا "انه اسهم في تقسيم السودان وتحفيز الجنوب على الاستقلال"، وفي المقابل اعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير دعم دولته الكامل لبرنامج ايران النووي، وقد وجد السودان في تلك الزيارة فرصة لكسر الحصار المفروض عليه ، و عليه صبت هذه الزيارة في مصلحة كلا البلدين لا سيما ايران، اذ اراد احمد نجاد من زيارته بعث رسالة للقوى الغربية تفيد بمساندة الدول العربية والافريقية لبرنامج بلاده النووي (حمادي، 2016، الصفحات 101-102).

وكرر أحمد نجاد زيارته الى السودان في مطلع العام 2013 وعكست الزيارة اهمية العلاقات بين البلدين، وحرص ايران على ديمومتها وعكس ذلك اهتمام الاعلام الايراني بالزيارة ؛ إذ نشر صور تبين مدى الترحيب الذي لقيه نجاد، (العبيدي، توجهات السياسة الخارجية الايرانية ازاء المنطقة العربية في القارة الافريقية، 2020، صفحة 20).

هذا وقد قامت ايران بدور مهم في دعم قطاع صناعة الاسلحة في السودان ؛ فقد أكدت إحدى الدراسات "برنامج مراقبة الاسلحة الخفيفة" للباحث ونشرت في ايار عام 2014 ان ايران مارست دورا رئيسا في دعم انتاج الاسلحة السودانية وعدت ثاني أكبر مصدر للأسلحة الخفيفة والصواريخ ومنصات اطلاقها الى السودان بعد الصين (العبيدي، توجهات السياسة الخارجية الايرانية ازاء المنطقة العربية في القارة الافريقية، 2020، صفحة 35).

ويتضح مما سبق ان العلاقات الايرانية السودانية تقوم على البرغماتية. فقد وجدت ايران في السودان قاعدة لدعم وتشجيع بعض الحركات الاسلامية في شمال افريقيا والقرن الافريقي، ونقطة ارتكاز تستطيع بها دعم طموحاتها الاقليمية لا سيما في مواجهة اطراف اقليمية مهمة، وتحديدًا (مصر والسودان). وفي المقابل وجد النظام السياسي السوداني في ايران مصلحته؛ اذ وفرت له دعما عسكريا واقتصاديا كبديل لانقطاع المساعدات التي كانت تأتي من بعض دول الخليج العربي، وفي ظل رفض صندوق النقد الدولي المتكرر تقديم قروض جديدة . وهكذا مثلت ايران رافدا مهما لتدعيم اركان النظام السياسي السوداني ازاء الأزمات الداخلية وامتداداتها الاقليمية لاسيما مع جنوب السودان قبل انفصاله وتكوين دولته المستقلة، فضلا عن ذلك تمثلت المصلحة السودانية في

توظيف موقعها الاستراتيجي بما يعزز علاقتها بإيران ومن ثم خدمة مصالحها وسياساتها الداخلية والاقليمية؛ بل حتى الدولية (حمادي، 2016، صفحة 83).

2- كينيا

تجسد كينيا نموذجا لمحاولة ايران استمالة بعض الدول الاقل احتمالا للتحالف معها، فهي دولة ذات اقلية مسيحية، ولكن يوجد فيها اقلية شيعية يمكن ان تكون أداة للتغلغل فيها، كما ان كينيا تحتل مكانة كبيرة في أجندة السياسة الايرانية في افريقيا ، وذلك يعود الى الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لكينيا ، ولاسيما الاهمية الاستراتيجية لميناء مومباسا (مرعي، 2024، صفحة 45).

وتعود العلاقات الكينية الايرانية الى العام 1982 إذ تم اقامة علاقات رسمية بين البلدين في العاصمتين نيروبي وطهران بعد ثلاث سنوات. وعلى الرغم من ذلك قيدت كينيا زيارة الايرانيين لشواطئها، وعقدت نيروبي وطهران عدة اجتماعات لحل القضية ، مما ادى الى اصدار بيان رسمي تعهدا فيه بتسهيل العلاقات بين البلدين وساعدت سياسة (النظر الى شرق) التي ينتهجها الرئيس الاسبق ماوي كيباكي (2002-2013) في تسهيل العلاقات مع ايران عندما تولى منصبه في العام 2002 وعززت نيروبي وطهران لاحقا التبادلات البرلمانية تلتها زيارات مكرره بين المسؤولين الكينيين والاييرانيين (نوش، 2021، صفحة 73).

وعلى الرغم من التوترات الأمنية بين البلدين ظلت كينيا شريكا تجاريا مهما لايران ، وشهدت العلاقات التجارية تطورا ملحوظا في مجالات تجهيز المنتجات والمنسوجات والجلود والادارة والخدمات الفنية والنفط والغاز والتعدين ومواد البناء ، وتسعى الدولتان للاستفادة من الفرص المحتملة لتوسيع العلاقات التجارية والاستفادة من المزايا التنافسية في الصناعات المختلفة لما فيه مصلحة الطرفين ؛ إذ تعد ايران من أهم الدول المستوردة الى الشاي الكيني بينما تعد ايران مصدرا رئيسا للنفط بالنسبة لكينيا. ففي العام 1996 وقع الرئيس الاسبق رفسنجاني اثناء زيارته لكينيا اتفاقيات تنمية اقتصادية جديدة في مجالات التنمية البيئية والحيوانية ومكافحة المخدرات غير المشروعة، وتوسيع السياحة وتعزيز الخدمات البريدية وبناء خطوط هاتفية مباشرة، وتوسيع العلاقات البحرية. وقد مكنت الاتفاقيات ايران من المشاركة في مشاريع البنية التحتية في كينيا ومن بينها بناء السدود، وتطوير محطات الطاقة وبناء مصافي التكرير واعادة تأهيل مصفاة قديمة في مومباسا ، وبناء الصناعات البتروكيمياوية وتعهدت كينيا بشراء الجرارات والآلات الزراعية ومنتجات الاتصالات والمعادن الايرانية. وفي العام 1998 عقدت كينيا وايران محادثات لتوسيع التعاون في قطاع التجارة والجمارك والبنوك والنفط واتفق البلدان ايضا على انشاء طرق جوية وتعزيز التعاون في قطاعات الثروة السمكية والصحة (مرعي، 2024، الصفحات 47-48).

ومد انتخاب محمود أحمد نجاد رئيسا لإيران، طرأ تقارب ملموس في العلاقات بين ايران وكينيا ؛ فقد قام رئيس حكومة كينيا رايلأ أودينجا بزيارة الى ايران في العام 2008 وقد صرح في زيارته هذه بان كينيا تستطيع الاستعانة بالتجربة الايرانية فيما يتعلق باستخراج الطاقة النووية، اذ انها تبحث عن مصادر بديلة للطاقة لتلبي احتياجاتها الاستهلاكية الكهربائية. وكانت زيارة نجاد الى كينيا في شباط من العام 2009 موضع ترحيب وحفاوة رسميا وشعبيا، وحرص على زيارة مومباسا ؛ إذ يتركز مسلمو كينيا. وقد اجتمع الرئيس الايراني في تلك الزيارة مع رئيس كينيا ماوكيباكي، وقد وقع فيها على عدة وثائق ومذكرات تفاهم، وتم التوافق على اقامة خطوط بحرية بين بندر عباس ومومباسا ، وبناء مركز تجاري ايراني في نيروبي. وقد اسهمت ايران في مشاريع مختلفة لاستخراج الطاقة في كينيا وسبق ان استأجرت كينيا شركة ايرانية من أجل بناء محطة لتوليد الطاقة يتم تشغيلها بالغاز على مقربة من مومباسا (مبروك، 2011، الصفحات 47-48). كما توفر ايران لكينيا ايضا حوالي 80 الف برميل يوميا من النفط الخام. وتشمل الصادرات الايرانية لكينيا النفط والمواد الكيماوية والسجاد، بينما تقوم كينيا بتصدير الشاي واللحوم والاسماك لايران. وفي العام 2009 قام رئيس الحكومة الكينية بزيارة الى ايران أكد فيها ان ورقة التفاهمات التي تم التوقيع عليها في زيارة الرئيس الايراني تم المصادقة عليها لتضع كينيا على مسار سريع من التطور والتصنيع . وقد اتفقت الدولتان على توثيق التعاون في مجالات التعليم والبحث العلمي والاقتصاد والصحة. فضلا عن ذلك، أقرت الاتفاقيات الموقعة بين البلدين ان تقوم شركات البناء والتشييد والمقاولات

الايروانية ببناء وحدات سكنية رخيصة الثمن في كينيا، كما تم أيضا الاتفاق على تشكيل فرق عمل لتطبيق الاتفاقيات التي وقعت بينهما (مبروك، 2011، صفحة 48) .

وفي العام 2014 أعربت كينيا عن اهتمامها بتطوير العلاقات مع ايران في المجالات الصناعية والتكنولوجية والعلمية ووقع البلدان مذكرة تفاهم لتوسيع التعاون في هذه المجالات وقطاعات أخرى تشمل النقل والبنية التحتية والزراعة والري وإدارة الموارد المائية والصحة والسكان. وأكدت كينيا انها ستحتفظ بعلاقاتها التجارية مع ايران على الرغم من العقوبات ؛ لأن العديد من الدول الأخرى في العالم فعلت الشيء نفسه. وفي العام 2015 سافر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الى كينيا، ووقع البلدان اتفاقية ضريبية لتسهيل التجارة. وفي العام 2017 اقامت ايران معرضا لمنتجاتها في نيروبي وعلنت انها ستستأنف العلاقات المصرفية مع كينيا . لكن ما ورد يفيد ان كينيا تحركت لاجل اغلاق حسابات في بنوكها تابعة لمجتمع الاعمال الإيراني امتثالاً لنظام العقوبات (نوش، 2021، الصفحات 75-76). هذا وقد منحت خطة رؤية كينيا لعام 2030 -التي تعتمد أجندة طموحه للوصول الى أهداف الأمن الغذائي، والسكان والتصنيع - المزيد من الأسباب للاستثمار في كينيا . وعلى الرغم من تحرك كينيا نحو توسيع العلاقات التجارية مع اسرائيل اثناء عامي 2019 و2020، ظلت منخرطة في محادثات مع شركات دانش بنيان الإيرانية لاستكشاف تقنيات مبتكرة لإدارة المياه وحماية البيئة والطاقة المتجددة. وأكدت كينيا رغبتها في استمرار العلاقات مع ايران، اذ درس البلدان ترتيبات المقايضة. وحث أيضا الشركات الإيرانية على الاستثمار في قطاعات البناء والتعدين والمنسوجات والصحة والصناعة. اذ كانت تنظر الى كينيا على انها سوق قوية محتملة للنفط والغاز الإيراني. في حين كانت كينيا ترى في ايران فرصة مثالية لتصدير الموز والبن والمانجو . (نوش، 2021، صفحة 76).

3-جنوب افريقيا

يمكن ارجاع تاريخ العلاقات الدافئة بين دولة جنوب افريقيا وإيران الى حقبة رضا شاه بهلوي ، الذي وجد في منفاه في دولة جنوب افريقيا بعد تخليها على العرش في العام 1941 ، ملاذاً أماناً حتى وفاته في العام 1946 ، ثم امتدت العلاقة مع ايران في عهد ابنه محمد رضا بهلوي الذي زار جنوب افريقيا في حقبة الفصل العنصري وخص باستقبال جيد (فاكودي، 2016، صفحة 4) وحافظت ايران الشاه على مستوى العلاقات الرسمية - القنصليات العامة ،فضلا عن العلاقات الجيدة في مجالات التجارة والعلوم والتكنولوجيا والدفاع والطب والتعدين ، حيث كانت العلاقات بين جنوب افريقيا والنظام الملكي في ايران علاقات قوية قبل قيام الثورة الإسلامية في ايران نظرا للتوجهات العنصرية والتوافق الحاصل بينهما وبين امريكا والغرب ، وكانت ايران توفر لها 90% من احتياجاتها النفطية (الحسيني، 2020، صفحة 85).

وبعد قيام الثورة الإسلامية في ايران في العام 1979 قطعت ايران علاقاتها مع نظام الفصل العنصري ، فأنتهت ايران صادراتها النفطية الى جنوب افريقيا ، وطلبت من السفارة السويسرية تمثيل المصالح الإيرانية في بريتوريا. وقد ساعدت تفكك العلاقات بين بريتوريا وطهران على توطيد علاقات ايران مع القادة المدنيين في جنوب افريقيا، ومن بينهم الامام أحمد قاسم الذي قاد جماعة مسلمة تسمى القبلة في كيب تاون، والتي استلهمت من الثورة الإيرانية لحشد نحو 250 جماعة اسلامية محلية للاطاحة بنظام الفصل العنصري (نوش، 2021، صفحة 120). ولعل من الاسباب التي دفعت ايران لقطع علاقاتها يأتي في مقدمتها المبادئ الجديدة التي أرساها آية الله الخميني كدعم المستضعفين ومواجهة الاستكبار العالمي ، وما كان يجري في جنوب افريقيا من هذه الزاوية يعد حرب تحرير يخوضها المستضعفون السود ضد القوى الاستعمارية التي خلفت وراءها أقلية بيضاء متحكمة في مقدرات البلاد كافة ومن جهة أخرى فان الكيان الصهيوني كان تقريبا الاستثناء الوحيد في العالم الداعم لنظام الفصل العنصري بمختلف الاشكال السياسية والعسكرية (الحسيني، 2020، صفحة 85).

ولكن في شباط من العام 1994 بدأ التواصل الدبلوماسي بين البلدين فكان السفير محمد شريف مهدوي اول سفير إيراني الى جنوب افريقيا بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية، وفي المقابل كان السفير موسى مولو سفيرا لجنوب افريقيا في ايران ،وبعد تأسيس

العلاقات الدبلوماسية بعد انتهاء نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا في العام 1994 على يد حزب المؤتمر الوطني الافريقي برئاسة نيلسون مانديلا (1994-1999)، أصبحت ايران المورد الرئيس للنفط، والشريك في بناء البنية التحتية لجنوب افريقيا (الحسيني، 2020، صفحة 86) .

وفي العام 1997 ناقشت حكومة مانديلا بيع طهران خبراتها في مجال التخصيب، الذي هو جزء من برنامج دولة جنوب افريقيا النووي ، وكان جواد وجيدي ، وهو مسؤول ايراني في مجلس الامن القومي للجمهورية الاسلامية الايرانية، قد اعلن في احد تصريحاته ان دولة جنوب افريقيا عرضت على طهران ايضا بيع اوكسيد اليورانيوم المركز، واقترحت عليها المشاركة في أنشطة تخصيب اليورانيوم المتوقفة، فضلا عن ذلك تم تضمينه في مذكرة تفاهم موقعه في كانون الاول من العام 2005، وكان هذا التوجه الجنوب الافريقي مضادا للتوجه الدولي واسع النطاق المعارض لامتلاك ايران قدرات نووية (فاكودي، 2016، صفحة 4).

وفي الجولة السادسة من محادثات اللجنة الجنوب الافريقية- الايرانية المشتركة والتي عقدت في العام 2002 نجحت ايران في استصدار بيان تضمن توبيخا لحديث الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن عن مصطلح محور الشر وعبر البيان عن اسفه للتصريحات السلبية التي صدرت ضد كل من ايران والعراق وكوريا الشمالية فيما يخص الارهاب الدولي، وطالب عوضا عن ذلك باعتماد الحوار بديلا عن صدام الحضارات، وانشاء بنية سلمية مستقرة. وفي حزيران من العام 2008 ، تكرر موقف جنوب افريقيا على دعم وتأييد حق ايران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، ودعت جنوب افريقيا المجتمع الدولي الى ان يتعامل بعقل مع قضية ايران النووية، كما دعت الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل الى وقف التهديدات ضد طهران وبرنامجها النووي واقترحت ان جميع قرارات الحظر بما في ذلك بيع الاسلحة والعقوبات الاقتصادية ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية والحرس الثوري لا بد من التراجع فيها ،وتفعيل وتشجيع المشاركة الدبلوماسية بين الدولتين، وبعد اعتماد مجلس الأمن القرار 1803 الملزم في اذار 2008 فيما يتعلق بانشطة ايران النووية تحدث سفير جنوب افريقيا لدى الامم المتحدة موضحا ان ايران لا تريد امتلاك قدرات نووية حربية، كما انها ليست عضوا في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية وثم من حقها امتلاك التكنولوجيا النووية السلمية (الحسيني، 2020، صفحة 87).

وواصلت جنوب افريقيا دعم البرنامج النووي الايراني في المدة 2008-2010 ، عندما اصدر مجلس الامن الدولي اربعة قرارات ضد ايران . وفي العام 2010 ، تلقت بريتوريا 25% من نفطها الخام من ايران، غالبا بأسعار مخفضة ، وسعت الى اجراء تعديلات على تقرير للوكالة الدولية للطاقة الذرية ينتقد بشدة برنامج ايران لتخصيب اليورانيوم (نوش، 2021، صفحة 121).

وفي العام 2016 أجرت ايران وجنوب افريقيا محادثات لتوسيع طرق الشحن ، وبناء البنى التحتية التجارية واقامة رحلات جوية مباشرة، وفي كانون الاول من العام نفسه زار وزير الدفاع الايراني حسين دهقان بوده جنوب افريقيا سعيا لتوسيع العلاقات العسكرية والدفاعية، وابرام مذكرة تفاهم بشأن الأمن ومكافحة الارهاب مع جنوب افريقيا ، وأكدت ايران انها تهدف الى استخدام موانئ جنوب افريقيا لتوسيع الممرات البحرية بين الجنوب والشمال في البحر الاحمر والمحيط الاطلسي ، وللمساعدة في ربط افريقيا بأسيا الوسطى عبر الطرق البحرية والبرية الايرانية. وفي العام 2018 بلغت ايران جنوب افريقيا بانها مستعدة لإبرام مذكرة تفاهم جديدة بشأن التعاون العسكري والتي تضمنت بيع اسلحة جنوب افريقيا لإيران وعقد لجنة مشتركة بشأن قضايا الدفاع (نوش، 2021، صفحة 122).

وهدفت ايران بعلاقتها بجنوب افريقيا الى الوصول الى الاسواق في شرق وغرب افريقيا ؛ وذلك لان ما يقارب 20 اقتصادا افريقيا يعتمد على جنوب افريقيا، فزادت ايران التجارة مع جنوب افريقيا في العام 2018- 2019 ، واستكشفت تسهيل ترتيبات التأشيرات لتعزيزها تعزيزا اكبر ، وارتفعت صادرات ايران الى جنوب افريقيا من 27 مليون دولار الى 43 مليار دولار في الاشهر الستة الاولى من العام التقويمي الايراني الموافق 2019- 2020 ، مع وجود بعض الارقام التي تقدر حجم التجارة السنوية بين البلدين ب 300 مليون دولار، تشمل ترتيبات التجارة بينهما ، ولكونها عضوا في نادي الاقتصادات النامية بروسيا والهند والصين (بريكس)

ومجموعة العشرين ، فان جنوب افريقيا تتيح امكانية سوقية هائلة لإيران ، لذلك تهدف ايران الى الوصول الى الاسواق في ناميبيا، وبوتسوانا، وزيمبابوي، وموزمبيق، وليسوتو عبر جنوب افريقيا، وتوسيع الوجود الايراني في المحيط الاطلسي والمحيط الهندي مع جنوب افريقيا بوصفها شريكاً أساسياً (نوش، 2021، صفحة 126).

4-نيجيريا

تكتسب نيجيريا وهي إحدى الدول النفطية الكبرى على المستوى العالمي أهمية خاصة في العلاقات الافريقية الايرانية، ولاسيما مع استعداد طهران للتعاون مع نيجيريا في المجالات العلمية والفنية والصناعية والتجارية كافة ، وبصورة مؤسسية في ادارة اللجنة المشتركة بين البلدين، وطبيعة الاتفاقيات المبرمة بين البلدين في مجال إنشاء السدود وصناعة السيارات والطاقة والشؤون المالية والمصرفية (مبروك، 2011، صفحة 32).

وارتقت العلاقات الايرانية النيجيرية الى مستوى الزيارات المتبادلة ففي 7 كانون الثاني من العام 2001 ، زار رئيس نيجيريا اوليسغون اوباسانجو(1999-2007) طهران بهدف الاستفادة من الخبرة الايرانية في قطاع التكنولوجيا والنفط ،ومجال صيانة معامل تكرير النفط واستثمار الامكانيات البتروكيماوية والغاز ومجال الدفاع والاستخدامات العسكرية، ووقعت الدولتان ست اتفاقيات لدعم التعاون الثنائي في مجال التجارة، وتشجيع القطاع الخاص، والتعاون في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية وبروتوكولا للتبادل الثقافي والتعليمي (مبروك، 2011، الصفحات 32-33). وفي المقابل قام وزير الخارجية الايراني بزيارة الى نيجيريا في العام 2002 لتجديد محطات توليد الطاقة، فضلا عن ثلاث اتفاقيات اخرى بين غرفة التجارة والصناعة النيجيرية وبعض الشركات الصناعية في ايران. وفي ايار من العام 2004 وقع وزيرا الطاقة في البلدين مذكرة تفاهم لزيارة وفد من الخبراء الايرانيين لاجراء إعادة تأهيل المحطات والمنشأة الكهربائية في نيجيريا، والتباحث في فرص التعاون المشترك وأفاقه (مبروك، 2011، صفحة 33).

وفي العام 2011 وقعت نيجيريا وايران اتفاقية التعاون لتوسيع علاقات التجارة والتبادل التجاري، وتهدف الاتفاقية تسهيل الفرص لإيران لتقديم الخدمات في قطاعات الصناعة والتعدين والهندسة والتطوير والبناء والتقنية والنفط والبتروكيماوية للدول الواقعة في غرب افريقيا ولتعزيز التبادلات التجارية اتفق البلدان كذلك على تعزيز التسهيلات المالية والتأمينية والاستثمارية والمصرفية (نوش، 2021، صفحة 105)، وفي العام 2016 زار وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف ابوجا برفقة رجال اعمال لاستكشاف خيارات تجارية جديدة مع نيجيريا معربا عن اهتمام ايران بتوسيع التعاون مع القطاعين العامة والخاص في نيجيريا. ولتحقيق هذه الغاية، شجعت طهران عددا من دول غرب افريقيا على الغاء متطلبات التأشيرة لمجتمع الاعمال الايراني، ووضع ترتيبات مصرفية جديدة لتمكين التجارة مع ايران في ظل العقوبات. وفي العام 2019، أثناء اجتماعهما على هامش القمة الخامسة لمنتدى الدول المصدرة للغاز، واتفقت نيجيريا وايران على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة لاستكشاف التعاون في مجالات البتروكيماويات والطاقة والزراعة والصناعة، لكن (اسرائيل) تظل واحدة من أكبر الشركاء الاقتصاديين لنيجيريا ، الأمر الذي القي بظلاله على الجهود الايرانية لكسب النفوذ في نيجيريا (نوش، 2021، صفحة 106).

ومع ذلك ، فقد أكد وزير الخارجية الايرانية حسين أمير عبد اللهيان في اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين والتي عقدت في طهران في العام 2022، على تصميم الجمهورية الاسلامية الايرانية في التعامل والتعاون مع الدول الافريقية ، ولاسيما مع نيجيريا في اطار السياسة الخارجية للحكومة الايرانية، كما أكد على ان الجمهورية الاسلامية الايرانية لا تضع قيودا بشأن تنمية العلاقات مع نيجيريا ، وتعد هذا الاجتماع خطوة مهمة لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين (نيجيريا، 2022، صفحة 1) ومما تقدم نلاحظ ان ايران تهتم بالعديد من الاستثمارات في قطاعات الاقتصاد النيجيري الاساسية مع عزمها على ان تصبح ايضا الشريك العسكري الاساس لنيجيريا (السراء، 2025، صفحة 1).

وهكذا نجد ان سياسة ايران تجاه دول القارة الافريقية انفة الذكر، تسعى للنفوذ الى القارة الافريقية لإقامة علاقات وشبكة من المصالح مع معظم دول القارة المهمة بالنسبة الى صانع القرار الإيراني من مثل جنوب افريقيا ونيجيريا والسودان وغيرها من دول القارة.

خامسا: مستقبل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا

تعد القارة الافريقية ساحة للتنافس الاقليمي والدولي نتيجة لما تتمتع به من موارد وثروة معدنية هائلة الى جانب موقعها الاستراتيجي، وهذا ما جعل اغلب القوى الدولية تتكالب من أجل الاستحواذ على خيراتها ، ولعل من الدول التي تتنافس من أجل تحقيق مصالحها هي الولايات المتحدة الأمريكية والتي هي في حالة تنافس دائم مع الصين واليابان والهند والبرازيل ، فضلا عن وجود قوى صاعدة وأخص بالذكر تركيا وايران، والتي هي في حالة تنافس دائم، اي ان ايران لم تكن هي القوى الوحيدة التي تسعى لان يكون لها حضور داخل القارة الافريقية، بل جميع القوى الدولية، وهذا ما يجعل لها منافسين داخل دول القارة ، ولعل من أبرز المنافسين لها أمريكا والسعودية بالدرجة الاولى وتركيا بالدرجة الثانية (والقدرات، 2024، صفحة 1).

فالمعروف ان علاقة ايران بالولايات المتحدة الأمريكية يشوبها التوتر ، وعدم الانسجام بسبب الاختلاف في التوجهات والسياسات التي تعتمدها كلتا الدولتين، الى جانب محاولة الولايات المتحدة الأمريكية على تضيق الخناق على ايران بفرض عقوبات اقتصادية عليها بسبب برنامجها النووي ، ولم تنشط علاقتها مع دول القارة الافريقية الا بعد ان أبرمت ايران الاتفاق النووي في العام 2015، وهذا ما شجع العديد من دول القارة على فتح آفاق التعاون مع ايران التي عملت بدورها على بناء عمق استراتيجي لها لتعزيز تواجدتها في القارة الافريقية (والقدرات، 2024، صفحة 1).

هذا ولم تكن علاقة ايران بالسعودية أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية، بل على العكس من ذلك فقد كانت ايران في حالة تنافس دائم مع السعودية، إذ سعى كلا البلدين الى توظيف الآليات الصلبة والناعمة من أجل كسب ود دول القارة الافريقية عبر فتح السفارات والمراكز الثقافية ، فضلا عن الزيارات المتكررة لمسؤولي البلدين، واختراق الأنظمة السياسية لاسيما من طريق استراتيجية الاستحواذ على النخب الحاكمة. اما في الجانب الديني والمذهبي فقد طغى التنافس على مجموعة من الآليات فقد سعت ايران الى نشر المذهب الشيعي وتصدير افكار الثورة الإيرانية الى أكبر عدد من الدول الافريقية من طريق وكلاء ايدولوجيين، وبعض المراكز الثقافية والبعثات العلمية والشبكات المخبرية السرية، وفي النهج نفسه وضمن مقاربة رد الفعل قامت السعودية بتصدير الفكر السلفي الوهابي واستغلت تواجد الاماكن المقدسة وشعيرة الحج من أجل تحقيق غايتها (بركاني، 2023، صفحة 825).

فضلا عن سياسة البترو دولار التي استطاعت بها اختراق مواطن عدة من القارة، كذلك عامل النسبة العالية من المسلمين في القارة مما سهل عملية توطين هذا الفكر في أوساط العديد من المجتمعات الافريقية ، والمساهمة في بناء المؤسسات الدينية وبعض المراكز العلمية ، وإرسال البعثات الدينية الى السعودية لتلقي افكار هذا الفكر والعودة الى البلدان الافريقية والسعي لنشره . كما لم يخلُ هذا التنافس من استخدام الآليات العسكرية فقد سعت القوتين ايران والسعودية الى استغلال المواقع الاستراتيجية في القارة ، وبناء قواعد عسكرية تكون نقطة الانطلاق لعمليات خارج القارة الافريقية، فضلا عن استغلال الوضع الأمني في القارة إذ أصبحت سوقا مزدهرة لسوق الاسلحة، نظرا لانتشار النزاعات والحروب ودعم الوكلاء المتواجدين في أفريقيا، كما فعلت ايران في نيجيريا والسعودية في ايران (بركاني، 2023، صفحة 836).

اما بالنسبة لتركيا فعلى الرغم من التوافقات الحاصلة بين تركيا وايران ، والتمدد الناعم في الساحة الافريقية فثمة سباق بين البلدين لتعزيز نفوذهما ومصالحهما السياسية والامنية ، ففيما يخص ايران حظيت القارة الافريقية باهتمام متعدد المستويات على النحو الذي جعلها بصفة عضو مراقب في الاتحاد الافريقي شأنها شأن تركيا جاء ذلك في ظل المقاربات التي تتبعها طهران من أجل تعزيز نفوذها في القارة السمراء عبر الزيارات المتوالية وعالية المستوى من قبل الحكومات المتعاقبة في ايران، وفي الوقت ذاته

كانت لتركيا تحركاتها من أجل تعزيز نفوذها أيضاً، والذي قد يشكل مصدر تهديد بالنسبة لإيران ، فقد تمكنت تركيا من خلق نفوذ لها في الصومال ، إذ قد يخلق الوجود التركي في الصومال مزاحمة للنفوذ الإيراني الذي تمدد تحت ستار الأنشطة الخيرية والثقافية ، فضلا عن إدراك أنقرة للأهمية الاستراتيجية لمقدشو النابعة من موقعها الجغرافي، إذ تعد بوابة الدخول الى القارة الأفريقية (خليل، 2025، صفحة 1).

وعليه يمكن تلخيص مستقبل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول القارة الأفريقية ، بطرح السيناريوهات الآتية:

أولاً:- سيناريو التوسع

- قد تعمل إيران على توسيع شراكاتها الاقتصادية في محاولة منها لزيادة التبادل التجاري عبر اتفاقيات نفطية، تعدينية، وزراعية للالتفاف على العقوبات الغربية، فضلا عن استهداف التنمية المستدامة.

-تكثيف نفوذها الديني والايديولوجي من أجل نشر التشيع، في معظم دول القارة الأفريقية .

-الاستفادة من انحسار النفوذ الفرنسي والأوروبي في معظم دول القارة لتقديم نفسها كبديل مناهض للغرب .

ثانياً:-سيناريو الانكفاء

لا يمكن وصف الحضور الإيراني في معظم دول القارة بالدائم أو طويل الأجل فهو يعد ملء فراغ لقصور دعم إقليمي من السعودية ومصر ، وقد يتراجع في حال توافقت الدول على تفويض هذا الحضور؛ وهو ما ظهر في رفض السودان إنشاء قاعدة عسكرية بحرية حتى لا تثير غضب السعودية ومصر وإسرائيل وأميركا في ظل ما تواجهه من تحديات داخلية.

وهذا ما يجعل إيران قد تواجه تحديات كبيرة في استدامة سياستها مقابل المنافسين الإقليميين والدوليين من مثل أمريكا والسعودية وتركيا، ومع ذلك تحاول إيران استعادة نفوذها في أغلب دول القارة الأفريقية.

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان أنظمة الحكم والسياسات في الجانب الإيراني قد شهدت تحولا كبيرا، لا سيما بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران التي تبنت سياسة الانفتاح وتنمية علاقاتها الإقليمية والدولية، وتعد القارة الأفريقية من ضمن أولويات السياسة الخارجية الإيرانية التي انتقلت من مرحلة ردود الأفعال الى مرحلة صياغة الاهداف وفتح آفاق التعاون مع أغلب دولها، ولعل هذا ما لاحظناه من السياسة التي اعتمدها أغلب الرؤساء الإيرانيين الذين تعاقبوا على الحكم ، وان تباينت من رئيس الى آخر، فخلال حكم رفسنجاني اعتمدت على سياسة الانفتاح على العالم الخارجي عبر مشروع حوار الحضارات، كما تميزت سياسة رئيس الجمهورية الإيرانية الأسبق محمد خاتمي بالتقارب من الناحية السياسية، ولعل التحول الأكبر في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه أفريقيا حدث بعد تولي أحمد نجاد رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران، حيث ارتقت العلاقات مع أغلب دول القارة الى مستوى التمثيل الدبلوماسي عبر فتح سفارتها في بعض دول القارة ،الى جانب ارتفاع مستوى الزيارات المتبادلة بين مسؤولي تلك البلدان مع إيران.

لقد أدركت إيران أهمية أفريقيا على المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما دفعها الى توثيق علاقاتها مع أفريقيا، وفقا لاستراتيجية اعم واشمل وضعها المرشد الأعلى ،علي خامنئي، والتي تؤكد على تنويع جذري في سياسة إيران الخارجية تجاه مختلف الدول ومنها الأفريقية. كما لا ننسى مساعي إيران لكسب الاصوات الأفريقية في مختلف المحافل الدولية.

لقد تمكنت إيران من ان تسجل حضورا لها في معظم دول القارة الأفريقية، ولعل ما ساعدها في ذلك هو ان إيران لم يكن لها ماض استعماري تجاه أفريقيا خلافا لتركيا التي فرضت سيطرتها على معظم دول القارة الأفريقية، الى جانب مساعي إيران القديمة في تخليصها من سيطرة القوى الامبريالية، ولعل وقوفها في وجه الامبريالية شكل رابطا مشتركا بينها وبين معظم دول القارة الأفريقية.

وعليه تمكنت ايران من الارتقاء بعلاقاتها مع افريقيا في ظل إدراكها بأن دول القارة سوف تطور استراتيجيتها في المستقبل، وقد تمارس ايران دورا فاعلا في ذلك على الرغم من تزايد التنافس بين القوى الاقليمية والدولية التي استبدلت ادواتها الاستعمارية القديمة بأخرى قائمة على الاستثمار وتمويل المشروعات التنموية ونقل التكنولوجيا حتى أصبحت قارة الفرص الواعدة.

المصادر

اولا:-الكتب

- 1-ابو العيون، محمد لطفي، (2024)، النفوذ الإيراني في السودان: دوافع مذهبية وأهداف جيوسياسية، المركز الديمقراطي العربي.
- 2- حمادي، ضاري سرحان، (2016)، العلاقات الإيرانية - السودانية منذ عام 1989 وتأثيرها في الأمن الوطني السوداني، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية.
- 3-الحسيني، هالة أحمد، (2020)، العلاقات الإيرانية الأفريقية اتجاهات الخطاب الصحفي، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2020.
- 4-- فاكودي، تمبيسه، (1994)، دولة جنوب افريقيا وايران وتداعياتها على وحدة الاتحاد الافريقي : سياسة دولة جنوب افريقيا الخارجية منذ العام 1994، ترجمة كريم الماجري، مركز الجزيرة للدراسات.
- 5- مرعي، نجلاء، (2024)، النفوذ الإيراني في القرن الأفريقي والبحر الأحمر السياقات والتداعيات، مصر، العربي للنشر والتوزيع.
- 6- مبروك، شريف شعبان، (2011)، السياسة الخارجية الإيرانية في افريقيا، دراسات استراتيجية، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 166.

7- نوح، بنفشه كي، (2021)، سياسة ايران اتجاه افريقيا، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية.
ثانيا : الرسائل الجامعية

- 1-داوود، عباس سعد وحيد، (2019)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة القرن الأفريقي منذ عام 2005، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2019.
- 2-بندر، ايات محمود حسن، (2021)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة القرن الأفريقي واثرها على أمن الخليج العربي منذ العام 2005، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ثالثا:-الدوريات

- 1- بركاني، عزوز، (2023)، أثر التنافس الإيراني السعودي على النفوذ في افريقيا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجزائر3، المجلد العاشر، العدد1.
- 2- الصباغ، سعيد، (2024)، سياسة ايران اتجاه القرن الأفريقي وشرق افريقيا في ضوء استراتيجية الخطوه الثانيه 2019-2023، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد 46، العدد 1، 1 يناير 2024.
- 3-العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، (2022)، العلاقات الإيرانية السودانية 2005-2016، مجلة دراسات اقليمية، الموصل، السنة16، العدد52.
- 4-العبيدي، محمد عبد الرحمن يونس، (2020)، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية ازاء المنطقه العربية في القارة الافريقية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العدد3.

رابعا:-الانترنت

1- استراتيجية ايران في افريقيا:التحديات والقدرات، نقلا عن شبكة الانترنت، بتاريخ 27 آذار 2024، الموقع:-

<https://rawabetcenter.com/archives/172759>

2- خليل، محمد عبد القادر، (2025)، تنسيق المحتمل: ايران والتوجهات التركية نحو افريقيا، الموقع:-<https://rasanah-iiis.or>

3- السمراء، (2025)، نيجيريا بوابة دخول ايران الى القارة السمراء، نقلا عن شبكة الانترنت، الموقع:-

<https://www.sis.gov.eg>

4-صديق، محمد خليفة، (2023)، سياسة ايران الخارجية في افريقيا في عهد رئيسي بين سندان الاقتصاد ومطرقة المذهب، مركز الخليج للدراسات

الإيرانية، الموقع:-<https://www.alkhalej>

5-المنطقة، (2025)، الوجود الإيراني في افريقيا سعي لتحسين الذات ام هيمنة على، نقلا عن شبكة الانترنت الموقع:-

<https://www.fnoor.com/main>

6-نيجيريا، (2022) ايران: ليس لدينا اية قيود لتنمية العلاقات مع، نقلا عن شبكة الانترنت، الموقع:-

<https://www.alalam.ir/news>